

## مستشارو عباس قبل الإطاحة المفترضة



مشروع التسوية الإسرائيلي - الأميركي المشوه والظالم؛ يُعتبر مثل هذا السلوك خيانة لهذا الموقف الذي بات في أمس الحاجة إلى دعم ومساندة الطبقات الشعبية، لاسيما وأن المحتلين ومن يتعاونون معهم، يركزون على ظاهرة الفساد، لإضعاف الموقف السياسي الرسمي، من الأميركيين ومشروعهم. أطاح عباس، كما هو مفترض، بجميع مستشاريه، لكن موجبات العمل الوطني الفلسطيني، خصوصا في هذه المرحلة، تتطلب الإطاحة بظواهر كثيرة، واعتماد منهجية أخرى قبل فوات الأوان.

الأدنى من قيم العمل العام في إطار سلطة يُفترض أنها تمثل حركة وطنية بالمعنى التاريخي. وهناك أمثلة فادحة ومعيبة على استمرار هؤلاء للفساد الإداري، وتمييز ابنائهم المتعثرين والضعفاء في التحصيل العلمي، في فرص التعليم والمنح الدراسية والتعيين في الوظائف المهمة والترقيات، أمام ناظر مجتمع يتوخى العدالة على مستوى قضيتهم، فوجد نفسه يفترقا على مستوى سلطته، بشقيها الخاصصين في الضفة وغزة. ويقطع النظر عن جدية أو عدم جدية الموقف السياسي للرئيس عباس حيال

تؤكد على فعلتهم. المستوى الثاني من الجواب، وهو الأهم والأخطر والذي لم يطرأ قطعا على ذهنه، أن عملا من هذا النوع، يعكس مستوى متدن على أكثر من صعيد: اناس يفارقون زمن شعبيهم ويبتعدون كثيرا ولا يشعرون بان ظروف السلطة المالية، وعلى صعيد المكانة الأدبية والسمعة، لا تسمح بالتمادي في التبرج، بينما هم أصلا محض جلساء لا يتأبرون على شيء ذي قيمة. من ناحية أخرى، إن هذا النوع من الممارسات، يؤكد على فقدان هذه الشريحة، للحد الأدنى من الثقافة والإدراك لأهمية الاستمسك بالحد

عباس، الذين يعرفهم الفلسطينيون، من مصطادى الفرص وطلاب المزاي ومن طلاب الثروة ومن قلبي المواهب والمناقب. وهذه حقيقة ظل الكثيرون يؤكدون عليها لسنوات، وكان الأمن الفلسطيني، وكانت البطانة وليف المناققين، يرونها نوعا من المجافاة للفلسطين نفسها، وربما للأقصى وللقضية. اليوم يقولها عباس نفسه، وتؤكد عليها كل تفسيرات قراره إنهاء خدمات جميع المستشارين. فلماذا إقالتهم بالجملة، إن كان منطلق الأمور يقول إنها إقالة لا تتعلق بالاستشارات؟ الجواب له مستويان، الأول يتعلق بالسبب المباشر والوحيد على الأرجح، في ذهن الرئيس عباس، وهو إحساس الرجل أن هؤلاء، من المستشارين والوزراء، الذين منحهم من الامتيازات ما لم يُنخ للكثيرين ممن يقفون معه، قد زاد جشعهم عما يعرفه من قديم، وياتوا يلعبون من وراء ظهره، ولم يبادروا إلى التراجع بعد أن انكشفت بعض وقائع فسادهم، بينما هو في حاجة إلى الاستمرار في إعفاء محاربة الفساد وامتداد سلطته و"شفافيتها". اعتبر سلوكهم طعنة في الظهر، إن كيف يجروا هؤلاء، فوق كل ما تحصلوا عليه، أن يكذبوا لكي يختلسوا، فيزعمون أنهم يستأجرون مساندة، ويطلبون بدلات إيجار عالية، بينما هم يقيمون في دور مترفة، يمتلكونها ويمتلكون غيرها في أماكن عدة؟

أحسن الرجل أن هؤلاء متضامنون ومتساندون في مثل هذا العمل المسيء إلى سلطته لدى الرأي العام الفلسطيني، ولدى الدول المانحة، لاسيما بعد أن جرى تسريب وثائق

الخوض فيه والإفصاح عنه أمامهم، أو حتى بغضضاء أحس بها، أو بخصوصية أراد التماهي فيها. وفي حال أن يكون المستشار العباسي أبرع حيلة، في كسب وداده وأعطياته، تراه يصفو إلى نفسه، لكي يهتدي إلى شرح أو تحليل أمام وسائل الإعلام، لينال إعجاب السيد الرئيس، من خلال التأكيد على صواب ما اتخذته من قرارات وما استقر عليه من مشاعر. وفي هذه الحال، هو يختلق أسبابا للبرهنة على وجهة النظر الرئيسة، لم تخطر على بال الرئيس نفسه. ويمكن، وهو الذي لا يقرأ أن يلجأ إلى اختراع واقعة تاريخية، حدثت في البرازيل، لكي يساعد السيد الرئيس على تبديد قلقه. وهذا كله، يناقض مهمة المستشار في نظم الحكم المتحضرة، التي يعرض فيها الحاكم، فكرته على مستشاريه، فيعانونها ويحسون حسبتها ونتائجها، ويحددون فرضيات أصدائها، فيقولون لا، أو يؤكدون على صواب الوجهة مع توصيات وملاحظات، فيقولون نعم، مع التنبيه إلى المحاذير ومراعاة حُسن الإخراج، لتظهر حُسن المقاصد. فهم أولا وأخيرا، مسؤولون عن تشخيص صحة القرار قبل اتخاذه، ومشاركون في المسؤولية عن حماية النظام السياسي ورأس هرم السلطة، من الانزلاق إلى حماقات. فأي رئيس، هو بشر في النهاية محدود القدرات، وجسامته المسؤولية من شأنها إرهابه وتشتيت فكره.

لا زلنا حتى الآن نحاول مناقشة أمر التجربة الفلسطينية على مستوى مستشاري الرئاسة، بنوع من الجدية، على الرغم من الحثيثة الكاريكاتورية في هذه التجربة. فمعظم مستشاري



عدلي صادق كاتب وسياسي فلسطيني  
أن يقرر أي رئيس، الاستغناء عن خدمات مستشاريه بالجملة، دون إبقاء واحد منهم، هو أمر لافت، وسيكون مبهما بعض الشيء، إن صدر القرار بلا تعليل. فإن سلمنا جدلا، أن القرار الذي أصدره رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، بإنهاء خدمات جميع مستشاريه دفعة واحدة، قد حدث ويمكن أن يحدث مثله، في أي نظام سياسي، فإنه في المثال الفلسطيني تحديدا، لن يكون بسبب رداءة استشارات المستشارين، وأن عباس اكتشف هذه الحقيقة الشاملة فجأة. ففي التجربة الفلسطينية، ليست مهمة المستشار تقديم اقتراحات وأفكار. فهمته توصف تندرا بالقول المأثور، إن المستشار لا يُستشار. وفي غير التجربة الفلسطينية، قبل عن قرارات التكليف بوظيفة المستشار، إنها تعادل الموضوعية لإحالة المسؤول التنفيذي إلى الاستدعاء، مع حفظ ماء وجهه في الأيام الأولى لاستدعائه. قبل أن يتبين أن حقيقة كل قرار، هي التحجبة. الأمر بالنسبة للنظام الفلسطيني، وللرئيس عباس حصرا، عجيب ومختلف. ويقول حصرا، لأن مستشاري الرجل، إما محض جلساء وإما محض بطانة، مهمتهم التي لا يتقبل عباس سواها، هي الحديث بما يعزز قناعاته بما يفكر ويقرر، خطأ أو صوابا، سواء كان ذلك يتعلق بالسياسة أو بالإدارة أو الأمن، أو بأي أمر خاص، يريد

## الوجه الآخر للاتحاد الأوروبي

الاتحاد ويجنب المملكة المتحدة تداعيات الخروج دون اتفاق، ولكنه قد لا يحمي الديمقراطية البريطانية من إجحاط الفائزين في استفتاء 2016.

فكلما تباعدت المسافة بين لندن وبروكسل ضعف الموقف الأوروبي تجاه هذه الأزمات أو غيرها. ومن يعتقد أن الاتحاد مستعد أكثر من بريطانيا للخروج دون اتفاق، فهو مخطئ.

ثمة خمس دول في الاتحاد تساهم بنحو سبعين بالمئة من ميزانيته، منها بريطانيا ومنها أيضا إيطاليا التي باتت تحت حكم اليمين الشعبوي. ذلك التيار الذي تمدد كثيرا داخل دول الكتلة ومؤسسته خلال السنوات الخمس الأخيرة، رغم أنه يعارض فكرة الاتحاد وينادي بالوحدة الوطنية على أساس تفوق العرق الأبيض.

بهاء العوام صحافة سوري  
وسط كل هذا الضجيج الذي يحدثه المعارضون البريطانيون للخروج دون اتفاق من الاتحاد الأوروبي، تمضي الحكومة بكل هدوء نحو هذا الخيار كواحد من الاحتمالات الممكنة في الحادي والثلاثين من شهر أكتوبر المقبل. ونقول أحد الاحتمالات لأن رئيس الوزراء بوريس جونسون لم يعلق باب المفاوضات مع بروكسل.

## تغريدات ترامب مؤشر جديد للأسواق

علي قاسم كاتب سوري  
إن كنت متابعا لأسواق المال، تتبع الأسهم والعملات والمعادن الثمينة وتشتريها، ننصحك أن تترك جانبا كل المؤشرات التي اعتدت استخدامها للتنبؤ باتجاه السوق، مهما بدت جذابة ودقيقة. عليك بمؤشر جديد هو تويتر، لتابعة تغريدات الرئيس الأميركي دونالد ترامب. يرى الخبراء أن تأثيرات تغريدات ترامب على الاقتصاد العالمي أقوى من تأثيرات الرسوم الأميركية على السلع الصينية، ومن التورات في منطقة الخليج، وأقوى من التهديدات المتبادلة بين طهران وواشنطن.



حالة الغموض التي تحيط بالتجارة العالمية، والتي تشكل تصريحات ترامب المتناقضة سببا رئيسا فيها، ستمسح من إجمالي الناتج المحلي للعالم 585 مليار دولار. هذه الأموال بالطبع لا تخفي أو تتبخر بالهواء، أو تذهب في قنوات الصرف الصحي، بل تذهب إلى جيوب مجموعة مخلوطة قريبة من السيد الرئيس، لديها الفرصة للإطاحة على تغريداته قبل نشرها. وهذا يتيح لها اتخاذ قرارات البيع والشراء، سواء بشكل مباشر، أو عن طريق وسطاء، لجني أرباح سهلة.

أسواق البورصة، التي يتم فيها بيع وشراء أسهم الشركات والعملات والسلع الغذائية والمعادن الثمينة والبتترول، تعمل على مبدأ الأثني المستخرقة، هناك توازن دائم بين الربح والخسارة.. ما يخرج من جيوب الخاسرين، يدخل جيوب الرابحين. مبلغ 585 مليار دولار بالتأكيد هو مبلغ مفر، يسيل لعاب صيادي الثروات، الذين يحيطون بسيد البيت الأبيض. ترامب نفسه سعيد بوجود جوقه المناققين حوله، يمدحون عبقريته ليل نهار، وهم حتما يشجعونه على إطلاق التغريدات لبتابعوها باهتمام، ويسعون لقطف ثمارها. سعادة الحظ هؤلاء، باستطاعتهم تحقيق أرباح خيالية سهلة، فقط بمعرفة ماذا سيفرد عصفور البيت الأبيض.

مع الأسف، لن ينفعا بشيء أن نتابع تغريدات الرئيس بعد نشرها، فالخبر في أسواق المال ليس خبرا بعد بركات ترامب وتغريداته. رغم ذلك، هناك حيلة يلجأ إليها المتعاملون في الأسواق بعد نشر الخبر، وهي أن يذهبوا عكس حركة السوق، إن كان إيجابيا، اتخذوا موقفا سلبيا، وإن كان سلبيا، كانوا هم إيجابيون.. أي، بلغة التجارة، يبيعون والناس تشتري، ويشترون والناس تبيع.

تأثيرات تغريدات ترامب على الاقتصاد العالمي أقوى من السلع الصينية، ومن التورات في منطقة الخليج، وأقوى من التهديدات المتبادلة بين طهران وواشنطن. وتظهر تغريدات ترامب بشأن التجارة أحيانا أكثر من مرة في اليوم الواحد، وأحيانا تخفي، وفي كل مرة تظهر فيها، هناك فرصة لجني الأرباح، وبالطبع هناك بالمقابل من يتعرض للخسارة.

كثيرا ما تكون تصريحات ترامب متناقضة، وهو ما يثير قلق مدراء الشركات أثناء اتخاذ القرارات بشأن استثماراتهم الجديدة. وهذا ما أكدته بنك الاحتياطي الاتحادي في نيويورك، الذي اعتبر أن سياسات ترامب الاقتصادية أضرت بأرباح الشركات الأميركية. وبحسب تقرير أعده خبراء اقتصاد، في وحدة الأبحاث الاقتصادية التابعة لوكالة بلومبرغ للأخبار، فإن

تأثيرات تغريدات ترامب على الاقتصاد العالمي أقوى من السلع الصينية، ومن التورات في منطقة الخليج، وأقوى من التهديدات المتبادلة بين طهران وواشنطن. وتظهر تغريدات ترامب بشأن التجارة أحيانا أكثر من مرة في اليوم الواحد، وأحيانا تخفي، وفي كل مرة تظهر فيها، هناك فرصة لجني الأرباح، وبالطبع هناك بالمقابل من يتعرض للخسارة. كثيرا ما تكون تصريحات ترامب متناقضة، وهو ما يثير قلق مدراء الشركات أثناء اتخاذ القرارات بشأن استثماراتهم الجديدة. وهذا ما أكدته بنك الاحتياطي الاتحادي في نيويورك، الذي اعتبر أن سياسات ترامب الاقتصادية أضرت بأرباح الشركات الأميركية. وبحسب تقرير أعده خبراء اقتصاد، في وحدة الأبحاث الاقتصادية التابعة لوكالة بلومبرغ للأخبار، فإن

**العرب**  
أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
1977 أسسها  
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول  
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام  
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير  
مختار الدباني  
كرم نعمة  
حذام خريف

مدير النشر  
علي قاسم

المدير الفني  
سعيدة العقبوي

تصدر عن  
Al-Arab Publishing House  
المكتب الرئيسي (لندن)  
The Quadrant  
177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان  
Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk

عجز الاتحاد الأوروبي عن تلبية المطالب الأميركية بزيادة مساهمة دوله في ميزانية حلف الناتو، هي من أعراض هشاشته أيضاً. وخاصة بعد انسحاب واشنطن وموسكو من معاهدة الصواريخ النووية قصيرة ومتوسطة المدى، وإزدياد الخشية الأوروبية من أن تكون أراضي الاتحاد ميدانا لعودة سباق التسلح بين الدولتين.

ثمة أزمة أخرى يعيشها الاتحاد وتفضح الوجه الآخر له، الوجه الذي يبدو فيه مجرد سوق اقتصادية كبيرة، فالإتحاد لم يستطع حماية الاتفاق النووي مع إيران بعد انسحاب الولايات المتحدة منه عام 2018. هو يخشى غضب واشنطن في تجاوز عقوباتها على طهران، ويخشى أيضا من انهيار الاتفاق وخسارة استثماراته في إيران.

هذه الأزمات تقول إن وحدة الاتحاد ليست صلبة بشكل كاف، وخسارة بريطانيا كحليف بعد الخروج ستزيد من هشاشة هذه الوحدة.

لن يكون الاتحاد الأوروبي قادرا على معاقبة بريطانيا كدولة هامشية في القارة العجوز. يجدر بالأوروبيين دعم مساعي المعارضة البريطانية لإلغاء "بريكست" كليا، فهو خيار يحمي وحدة

بهاة العوام صحافة سوري  
وسط كل هذا الضجيج الذي يحدثه المعارضون البريطانيون للخروج دون اتفاق من الاتحاد الأوروبي، تمضي الحكومة بكل هدوء نحو هذا الخيار كواحد من الاحتمالات الممكنة في الحادي والثلاثين من شهر أكتوبر المقبل. ونقول أحد الاحتمالات لأن رئيس الوزراء بوريس جونسون لم يعلق باب المفاوضات مع بروكسل.

لا يرفض جونسون الخروج باتفاق مع الطرف الأوروبي، شرط أن يتنازل ذلك الطرف عن فكرة معاقبة لندن على قرار مغادرة الكتلة. معاقبتها لتكون عبرة لمن نسول له نفسه من دول الاتحاد الأخرى التفكير بذات الفعل. وكان العودة عن فكرة الاتحاد تجديف يستحق الحصار والنفي والموت اقتصاديا وأمنيا وسياسيا.

صحيح أن بريطانيا ليست عضوا عابدا في الاتحاد، وهي بشكل أو بآخر، حجر أساس في الكتلة، ولكن ليس هذا مبررا كافيا لإبداء مرونة في المفاوضات معها بدلا من حصارها. اليست معاقبتها على قرار اتخذته أكثر من نصف البريطانيين في استفتاء عام 2016، تتعارض مع مبادئ الديمقراطية التي يتشوق بها الأوروبيون.

ثمة تساؤل أهم. هل الاتحاد الأوروبي هش إلى درجة أن تطلق لندن وبروكسل قد يكون سببا في انهياره؟ الجواب باختصار نعم. وأزمة "بريكست" واحدة من الأزمات التي أظهرت هذه الهشاشة. هي ليست الأولى ولن تكون الأخيرة، لأن التكتل ينطوي على تباينات سياسية واقتصادية كثيرة وكبيرة بين دول الشمال والجنوب.

لم يفلح الاتحاد الأوروبي، حتى الآن، بالاتفاق على ميزانيته للسنوات السبع المقبلة. الدول التي يعول عليها لتعويض غياب بريطانيا تتهرّب بحجة أنها تستفيد من التكتل أقل مما تدفع، في حين أن الدول التي تستفيد أكثر مما تدفع، وتعتمد على مساعدات التكتل في نفقاتها وخططها الاقتصادية، تطالب بالمزيد من الأموال.

